محاضرات في المالية الدولية

ستة ثالثة اقتصاد تقدي وبتكي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

من إعداد الدكتور:
جمال لطرش

البريد الالكتروني dja58mel@gmail.com

المبحث الثاني:اسلوب تثبيث القيود في ميزان المدفوعات (القيد المزدوج):

إن تثبيت القيد في ميزان المدفوعات تستند إلى أسلوب القيد المزدوج والذي يعني أن كل عملية تسجل مرة بالجانب المدين وفي نفس الوقت تسجل بالجانب الدائن على أساس أن القيد الأول هو نتيجة لعملية مستقلة في حين أن القيد الثاني هو لغرض التسوية المحاسبية، أي انه في جميع الأحوال فان أسلوب القيد المزدوج يضمن توازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية.

ففي الجانب الدائن: تسجل كافة عمليات البيع بما فيها بيع الأصول من قبل المقيمين إلى غير المقيمين (سواء كانت هذه الأصول بضائع أو أسهم أو عملات ...إلخ).

يأخذ إشارة موجبة (+) و يشمل

- الصادرات من السلع و الخدمات
- الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة من الخارج (التحويلات من طرف واحد)
- رؤوس الأموال القادمة من الخارج

أما في الجانب المدين: فتسجل كافة عمليات الشراء بما فيها حيازة كافة نماذج الأصول التي يجريها

يأخذ الإشارة السالبة (–) و يشمل :

- الاستيرادات من السلع و الخدمات
- الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة للأجانب
- رؤوس الأموال الطويلة و القصيرة الأجل المتجهة نحو الخارج

امثلة:

صدرت الجزائر نفطا إلى فرنسا بقيمة 5م دولار

البيان	دائن	مدين
ح/ الصادرات من البضائع	5م دولار	–
ح/ أصول بالعملة الصعبة	–	5م دولار

استوردت الجزائر سلع من الخارج بقيمة 8 م دولار

البيان	دائن	مدين
ح/ السلع المستوردة	–	8م دولار
ح/ أصول بالعملة الصعبة	8م دولار	–

قدمت شركة تأمين أجنبية خدمات لصالح مستوردين محليين بقيمة 3 مليار دولار

البيان	دائن	مدين
ح/ استيراد خدمات	–	3م دولار
ح/ أصول بالعملة الصعبة	3م دولار	–

أجرت الجزائر سفنها إلى اسبانيا لنقل النفط الجزائري وذلك بقيمة 1 مليون دولار

البيان	دائن	مدين
ح/ الصادرات من الخدمات	1م دولار	–
ح/ أصول بالعملة الصعبة	–	1م دولار

اشترى مقيمين من دول أخرى أسهم تعود لشركة محلية بمبلغ قدره 4 مليون دولار

البيان	دائن	مدين
ح/ راس مال طويل الاجل	4م دولار	–
ح/ أصول بالعملة الصعبة	–	4م دولار

اشترت الجزائر ادونات حكومية قصيرة الأجل بقيمة7 مليون دولار

البيان	دائن	مدين
ح/ راس مال قصير الاجل	–	7م دولار
ح/ أصول بالعملة الصعبة	7م دولار	–

قدمت الجزائر هيبة عينية بقيمة 2 مليون دولار للشعب الفلسنيطي بسبب الحصار

البيان	دائن	مدين
ح/ الصادرات من البضائع	2م دولار	–
ح/ التحويلات من جانب واحد	–	2م دولار

تلقت الدولة الجزائرية معونة مالية قيمتها 6 مليار دولار من الولايات المتحدة الامريكية

البيان	دائن	مدين
ح/ التحويلات من جانب واحد	–	6م دولار
ح/ أصول بالعملة الصعبة	6م دولار	–

المبحث الثالث:التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات:

ينبغي علينا ان نفرق بين التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات، إذ أن التوازن المحاسبي يعني تعادل أصول وخصوم كل بنود الميزان بعد إضافة فقرة الخطأ والسهو، أما التوازن الاقتصادي فهو عبارة عن الرصيد السالب أو الموجب لفقرات محددة في بنود الميزان وهي التي تتخذ كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي وهذه الفقرات تسمى بالمعاملات التلقائية (المستقلة) والمعاملات التعويضة (الموازنة) .

الفرع الاول:المعاملات التلقائية:

هي تلك المعاملات التي تجري لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات لما تحققه من ربح او من اشباع للجهات التي تقوم بها، أي انها تحدث بغض النظر عن وضع البنود الفرعية الأخرى في حساب راس المال ولا ترجع حركتها لاعتبارات خاصة بميزان المدفوعات، وتتمثل في عمليات الحساب الجاري، حساب رأس المال طويل الأجل،حركة رأس المال قصير الأجل لغرض المضاربة فقط.

الفرع الثاني: المعاملات التعويضية(الموازنة):

وهي تلك المعاملات التي لا تجري لذاتها وإنما تتخذ لمعالجة حالة ميزان المدفوعات مثل استيراد الذهب أو تصديره للإغراض النقدية وتتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض وحركة الذهب للأغراض النقدية. وهذه المعاملات لا تتم لو لم تكن هناك معاملات تلقائية سبق القيام بها، اذن هي لا تتحقق إلا من اجل تعويض(تسوية، موازنة) ما تم من معاملات مستقلة. أي ان هذه المعاملات تحدث بشكل مخطط ومقرر لكي تجعل الميزان متساويا بالمعنى المحاسبي، فهي تدفقات لا خيار للبلد

اتجاهها إذ عليه آن يقوم راضيا كان أو مرغم لموازنة كفتي الميزان وهي رد فعل مستجيب لحركة التدفقات المستقلة.

وقد جرت العادة على تقسيم فقرات ميزان المدفوعات إلى قسمين الأول يعرف بحسابات فوق الخط والذي عادة ما يضم الفقرات التي تصنف على أنها مستقلة(أساسية) بينما تدرج الفقرات الأخرى التي تصنف على أنها فقرات تسوية(تعويضية) تحت الخط، ومن الناحية النظرية تعد الفقرات المدرجة تحت الخط مرآة عاكسة لجميع الفقرات فوق الخط لأنه في حالة توفر معلومات دقيقة فإنها تساويها بالقيمة وتعكسها في الإشارة.ويمكن ان نعبر عن بنود ميزان المدفوعات بالمخطط التالي:

جدول رقم 1 بنود ميزان المدفوعات

الحساب	دائن	مدين
1/حساب العمليات الجارية أ- الميزان التجاري . الصادرات من السلع . الواردات من السلع ب-ميزان الخدمات . الصادرات من الخدمات .الواردات من الخدمات ج- التحويلات من طرف واحد . التحويلات من طرف واحد الداخلة للبلد . التحويلات من طرف واحد الخارجة من البلد 2/ حساب راس المال . رؤوس اموال طويلة الاجل قادمة من الخارج . رؤوس اموال طويلة الاجل متجهة للخارج		
. رؤوس اموال قصيرة الاجل قادمة من الخارج . رؤوس اموال قصيرة الاجل متجهة للخارج . الاحتياطي الرسمي والذهب النقدي .تدفق العملات الصعبة والذهب الى الخارج . دخول العملات الصعبة والذهب الى الخارج .فقرة الخطا والسهو		

في ضل هذا التفريق بين البنود المستقلة وبنود التسوية التي عرضناها سابقا فسنجد أن المعاملات المستقلة تحدث في حساب المعاملات الجارية وفي حساب رأس المال طويل الأجل بصفة عامة، أما معاملات التعويض(الموازنة) فإنها تتحقق في حساب رأس المال قصير الأجل بشكل عام، وبناء على ذلك فعندما تتعادل قيمة الجانب الدائن في حساب العمليات المستقلة(حساب العمليات الجارية، حساب رأس المال طويل الأجل) مع قيمة الجانب المدين في حساب العمليات المستقلة فان ميزان المدفوعات يكون متوازنا من الناحية الاقتصادية، ويكون مختلا في شكل فائض عندما يزيد الجانب الدائن عن الجانب المدين في هذا الحساب، ويكون الاختلال في حالة عجز عندما تزيد قيمة الجانب المدين عن الجانب الدائن في هذا الحساب، مع الإشارة إلى أن المقصود بصفة عامة إلى ما ورد أعلاه يعود إلى وجود استثناءين هما:

- إن الهبات والقروض طويلة الأجل التي تمنح فقط من اجل التوازن في ميزان المدفوعات الدولة المتلقية لا يمكن اعتبارها معاملات تلقائية بل هي في واقع الأمر معاملات تعويضية يجب إخراجها من حسابي المعاملات الجارية ورأس المال عند المقارنة بين الجانب الدائن والمدين أثناء تحديد التوازن أو الاختلال.
- إن معاملات رأس المال قصير الأجل التي تجري بصفة مستقلة عن حالة وضع الميزان وتهدف إلى تحقيق الإيراد أو المضاربة فهذه المعاملات تتم لذاتها وتدرج ضمن المعاملات التلقائية ويجب إضافتها إلى حساب رأس المال طويل الأجل عند مقارنة الجانب المدين مع الجانب الدائن.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن وضع البنود المستقلة هو الفيصل في إظهار الصورة الحقيقية للوضع الاقتصادي الدولي للبلد وفي تحديد وضع البلد إذا كان يعاني من وضع مختل في ميزان المدفوعات ام لا. فهي ادن تصور حالة الاختلال بالمعنى الاقتصادي في حين تعمل بنود التسوية على إحداث موازنة رقمية تستند إلى نظرية القيد المزدوج.

إن شرح حالة ميزان المدفوعات في عجز أو فائض بالأسلوب السابق قد لا يكون مرغوب فيه لما يترتب عليه من إشكالات، حيث أن العجز بمفهومه العام أن الدولة تكون مدينة للخارج مما يعني أن الدولة تعيش في مستوى معيشي اكبر من إمكانياتها الحقيقية ويترتب على هذا العجز زيادة الطلب على العملات الأجنبية التي تستورد منها وانخفاض الطلب على عملتها المحلية مما يترتب على ذلك تدهور عملتها وضعف مركزها الاقتصادي مما يجعل العجز غير مرغوب.

بما أن العجز غير مرغوب فان الفائض أيضا غير مرغوب بحث ان الفائض في ميزان المدفوعات الدولة بمفهومه العام يعني ان الدولة تكون دائنة قبل الغير في الخارج وهذا يعني ان الدولة تعيش في مستوى معيشي اقل من إمكانياتها ولا تتمتع بكامل ثرواتها، أي أن الدولة مصدره وزيادة الطلب على

صادراتها قد تؤدي إلى رفع أسعار منتجاتها مما قد يؤدي إلى حدوث تضخم داخلي ما لم تقم بإجراءات مناسبة في هذا الصدد.

المبحث الرابع:اسباب اختلال ميزان المدفوعات:

من الناحية النظرية كما تمت الإشارة إليه، فان ميزان المدفوعات يجب أن يكون متوازنا من الناحية المحاسبية نظرا لاعتماده على نظام القيد المزدوج ، والخلل يكون في أقسام وحسابات معينة في ميزان المدفوعات، وهناك عدة أسباب تؤدي الى اختلال ميزان المدفوعات اهمها:

الفرع الاول: التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة:

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وبين سعر صرف العملة فاذا كان سعر العملة المحلية لدولة ما أعلى من المستوى الذي يتناسب مع الأسعار السائدة في السوق المحلية، يؤدي إلى جعل سعر السلع المحلية مرتفع مقارنة بأسعار سلع الدول الأخرى وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وزيادة الطلب على السلع الأجنبية (زيادة الواردات) من طرف السكان المحليين، وبالتالي يحدث اختلال في ميزان المدفوعات. وبالمقابل فان تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها فان ذلك سيؤدي انخفاض أسعار السلع المنتجة في ذلك القطر، مقارنة بالسلع الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات القطر وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض ورداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني:اسباب هيكلية:

وترتبط هذه الأسباب بالأبعاد الهيكلية لاقتصاد الوطني، خصوصا هيكل التجارة الخارجية، سواء الصادرات منها ام الواردات، إضافة إلى ما تتمتع بيه الدولة من قدرات إنتاجية وأساليب فنية متقدمة. وهذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة او سلعتين في التصدير والتي عادة ما تتاثر بعدة عوامل خارجية مثل مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية نتيجة للتغير الحاصل في أذواق ورغبات المستهلكين وعزوفهم عن هذه السلع، أو عند حصول تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أسعار السلع المماثلة لتلك السلع في الدول الأخرى.ولمعالجة سبب هذا الاختلال يجب البحث عن الاسباب الاساسية للتغيرات الهيكلية ومعالجتها.

الفرع الثالث:اسباب دورية:

وهي أسباب تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الدول المتقدمة عادة ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الدول، وتدعى بدورات الاعمال التي تحصل دوريا، وهذه الدورات لا تحدث في نفس الوقت في جميع الدول المختلفة وانما تتفاوت في اوقات بدايتها وكذلك من حيث حدتها.

فلو افترضنا أن دولة متقدمة قد بدأت حالة الرخاء فيها قبل غيرها من الدول الشريكة تجاريا معها، فمن شان حالة الرخاء أن تزيد في مستوى التشغيل وحجم الدخل القومي المحليين، وبالتالي زيادة الإنفاق يرافقه زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب على السلع والخدمات الأجنبية، وعندئذ سوف تزداد وارداتها في الوقت الذي تكون فيه الدول الأخرى لم تبدأ بها هذه الحالة، أي لم يزد طلبها على منتجات الدول المذكورة، وهكذا سيميل ميزان مدفوعات هذه الدول إلى العجز مقابل حصول فائض محتمل لدى موازين مدفوعات الدول الأخرى التي سترتفع صادراتها إلى تلك الدول.

الفرع الرابع: الظروف الطارئة:

إضافة لما تقدم من أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات هناك أسباب عرضية طارئة لا يمكن التنبؤ بها مثل الكوارث الطبيعية، الحروب، التغير المفاجئ في أذواق ورغبات المستهلكين، وان مثل هذه الظروف سوف تؤثر في نقص صادرات الدول ويرافق هذا النقص تحويلات رأسمالية إلى خارج الدولة مما يؤدي إلى حدوث خلل في ميزان المدفوعات.

المبحث الخامس:طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:

تمثل الاجراءات التي تتبعها الدول لتصجيح الاختلال في ميزان المدفوعات في الاجراءات التالية:

الفرع الاول: التعديل الالي (التلقائي) بميزان المدفوعات:

إذا حصل اختلال في ميزان المدفوعات وكانت الدولة تتبع أسعار الصرف المرنة فان ميزان المدفوعات يتعدل تلقائيا، ففي ظل هذا النظام تتحدد القيمة الخارجية للعملة من خلال قوى العرض والطلب على العملات في أسواق الصرف الأجنبي، وتعتبر أسعار التوازن الحرة للعملات العائمة هي التي تصحح على المدى المتوسط أو البعيد عجوزات او فوائض ميزان المدفوعات، فالفوائض ترفع القيمة الخارجية للعملة والعجوزات تخفضها، والشكل التالي يوضح الية التوازن في ميزان المدفوعات في ظل سعر الصرف المرن.

شكل رقم 3 يوضح آلية التوازن لميزان المدفوعات في ظل سعر الصرف المرن

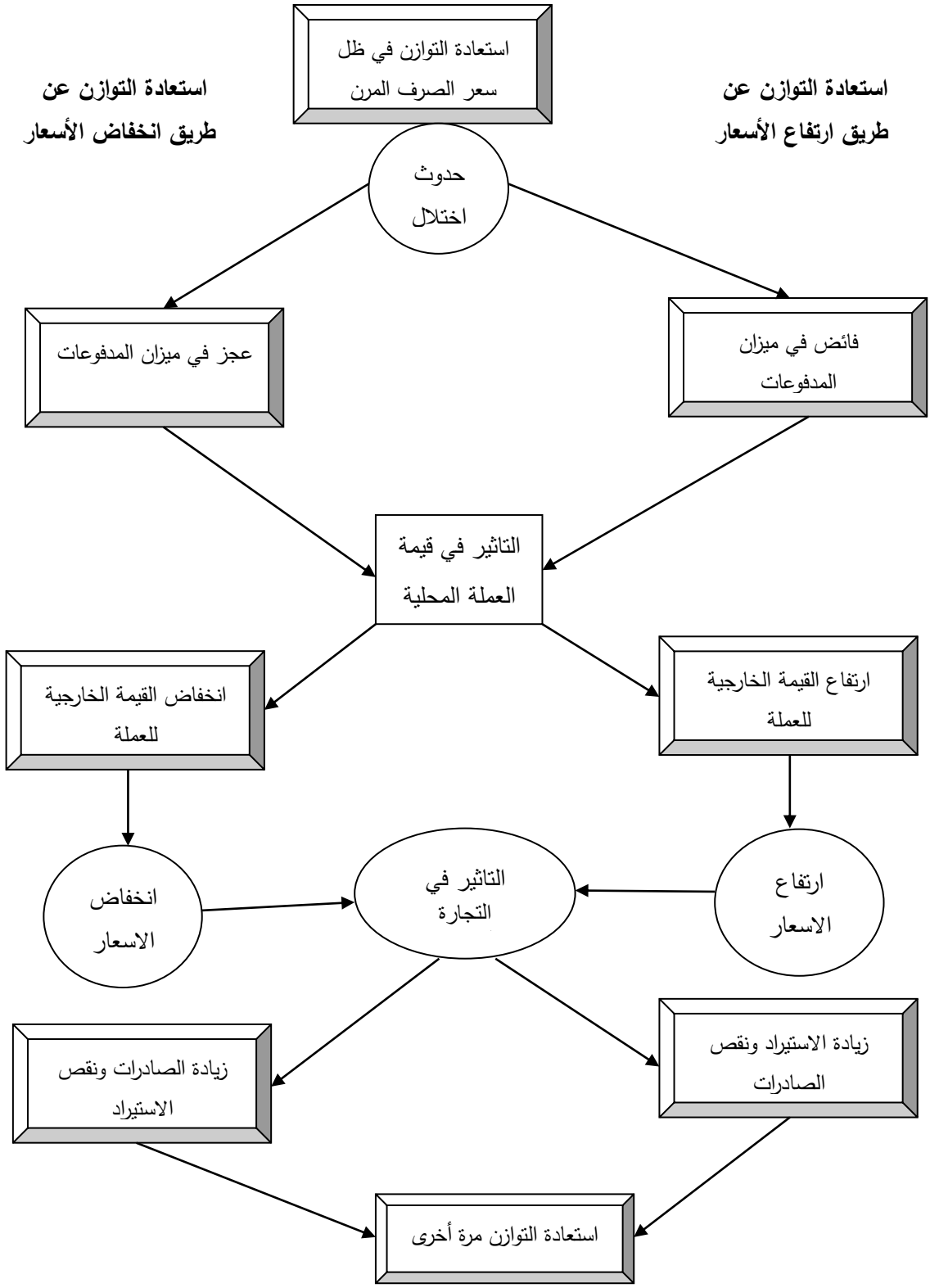

المصدر: المصدر:نوزاد عبد الرحيم الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2007،ص55.

نلاحظ من خلال الشكل ان وجود الفائض يعني ضمنيا ارتفاع القيمة الخارجية للعملة وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على الاستيراد وتقليل الصادرات فيقل الفائض بسبب ظهور عجز في الميزان التجاري فتعود الحركة الى نقطة التوازن، وهكذا في حالة العجز ولكن في الاتجاه المعاكس.

الفرع الثاني: تخفيض قيمة العملة:

ان تخفيض قيمة العملة يمكن ان يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات، ومع ذلك فالاعتبار الرئيسي هو اثر تخفيض سعر الصرف على كل من الصادرات والواردات من السلع والخدمات، فبالنسبة لأغلب الدول يساهم الحساب الجاري عادة بالقسط الأكبر من إجمالي مركز المدفوعات الخارجية، ولهذا فهو يحتل المكان الرئيسي في مناقشة أثار تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

- فتخفيض قيمة العملة المحلية حسب هذه الطريقة قد لا تؤدي إلى الهدف المرجو منها و دلك للأسباب التالية :

– أن نجاح تخفيض قيمة العملة المحلية (أي زيادة سعر الصرف الأجنبي) سيتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب لى الصادرات للبلد و استيرادا ته. فإذا لم تؤدي عملية التخفيض الى زيادة الطلب على الصادرات نتيجة لضعف مرونة الطلب عليها رغم انخفاض اسعارها، ولم يتمكن الاقتصاد من زيادة السلع المصدرة –فان عملية تخفيض قيمة العملة قد لا تات بالنتائج المتوقعة .بالاضافة الى ذلك اذا كانت مرونة الواردات ضعيفة فأن ارتفاع أسعارها قد لا تؤدي الى انخفاض الطلب عليها وبالتالي تفشل عملية عملية تخفيض قيمة العملة في زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، وهذا يتوقف بشكل كبير على طبيعة السلع المصدرة والمستوردة.

– آثار عملية تخفيض قيمة العملة تعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد المعني و خاصة مدى القدرة الاستيعابية (الامتصاص) له ، أي على درجة التوظف السائد في الاقتصاد (إن كان في حالة توظف كامل أو قريب منها أو دونها) حيث أن لكل من هده الأوضاع آثارها المختلفة على حالة التكييف لميزان المدفوعات.

–قد تؤدي سياسات الدول الاخرى الى تخفيض قيمة عملتها.

الفرع الثالث: اتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية الانكماشية:

ان اتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية الانكماشية يؤثر على حجم الانفاق والدخل القومي، وبالتالي يؤثر على ميزان المدفوعات، فعلى سبيل المثال تكون السياسة الانكماشية ملائمة اذا كانت الدولة تعاني من ضغط تضخمي في الداخل، ولديها عجز في ميزان مدفوعاتها وبالتالي فان اتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية الانكماشية يساعد على تخفيض الطلب المحلي الزائد من السلع والخدمات، وهذا بدوره يخفض الواردات ويشجع الصادرات ويمنع التضخم مما يترك اثاره على ميزان

المدفوعات، ويتم تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات بهدف تصحيح ومعالجة الاختلال والعجز في ميزان المدفوعات من خلال ما يلي:

سياسة مالية انكماشية:

- تخفيض الانفاق الحكومي.
- زيادة الضرائب.
- تشجيع الادخار.

سياسة نقدية انكماشية:

- عمليات السوق المفتوحة(بيع الأوراق المالية).
- الأسعار العليا للفائدة.
- المتطلبات العليا لاحتياطي الإلزامي.
- الأسعار العليا لسعر الخصم وإعادة الخصم.

الفرع الرابع:القيود المباشرة على المعاملات الخارجية: ويتم ذلك من خلال:

- القيود النقدية المفروضة على المعاملات الخارجية كالرقابة على الصرف بمختلف اشكالها ووسائلها.
- القيود المالية المفروضة على المعاملات الخارجية كالضرائب والاعانات.
- القيود التجارية المفروضة على الخارجية كحصص الاستيراد والاحتكار.

الفرع الخامس:طرق اخرى:

* بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.
* استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.
* اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية .
* بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج .
* بيع الأسهم و السندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي .